A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/915/Add.6
15 December 1988
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثالثة والاربعون
البند ٨٢ (و) من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : الاتجاهات الطويلة الاجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

تقرير اللجنة الثانية (الجزء السابع)*

المقرر : السيد مارتن والتر (تشيكوسلوفاكيا)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٨٢ (انظر A/43/915 ، الفقرة ٢) . وجرى النظر في الاجراء الواجب اتخاذه بشأن البند الفرعي (و) ، في الجلسات ٤٣ و ٤٧ و ٤٨ ، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ و ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . ويرد سرد للمناقشة العامة التي أجرتها اللجنة بشأن هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/43/SR.43 و 47 و 48) .

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/43/L.51 و L.73

٢ - في الجلسة ٤٣ ، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل بولندا مشروع قرار (A/C.2/43/L.51) معنون "دراسة الاتجاهات الطويلة الاجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية" ، وفيما يلي نصه :

---

* سيصدر تقرير اللجنة المتعلق بهذا البند في تسعة أجزاء (انظر ايضا A/43/915 و Add.1-5 و Add.7 و 8) .

Digitized by UNOG Library

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تذكّر بقراراتها ٣٥٠٨ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٥٧/٣٢ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٥٧/٣٤ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، و ٢٤٩/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٢٠٧/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ،

"وإذ تسلّم بأن إعادة تنشيط عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية أمر لا بد منه لتحقيق النمو المتناسق للاقتصاد العالمي والرفاه الشامل ؛

"وإذ ترى أن إعداد استراتيجية انمائية دولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع ، الذي دعت اليه في قرارها ١٩٣/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، سوف يفيد كثيرا من دراسة الاتجاهات الطويلة الاجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتفاعلها المتوقع ، قبيل العقد ،

"وإدراكا منها لفائدة الاستمرار ، في هذه المرحلة ، في تحديد المجالات التي قد تنطوي على مشاكل ، والقضايا الحرجة للاقتصاد العالمي ، لاسيما قضايا الديون الخارجية والتنمية ، فضلا عن استمرار اختلال التوازن بين البلدان المتقدمة النمو ،

"واقتناعا منها بأن النتائج التي تتوصل اليها البحوث بشأن هذه الاتجاهات قد تعزز القدرة على التحسّب لما قد يطرأ من مشاكل تتعلق بالاقتصاد العالمي وتعطي دفعا للسياسات الدولية والمحلية وعمليات اتخاذ القرار اللازمة لمعالجة تلك المشاكل قبل أن تستفحل وتتعذر السيطرة عليها ،

"وإذ تدرك الدور المكلّفة بالقيام به والقادرة على أدائه ، في العمل على تغيير التصورات ، وتكوين الافكار ومفاهيم السياسة العامة في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي ، فضلا عن استحداث نُهُج مشتركة مستقبلية المنحى لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الدولية الرئيسية ،

Digitized by UNOG Library

"١ - "تحيط علما بتقرير الامين العام عن المنظور الاجتماعي - الاقتصادي الشامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠[(١)] ؛

"٢ - "تطلب إلى الامين العام أن يستكمل ويعدّل عند الاقتضاء المنظور الاجتماعي الاقتصادي الشامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠ ، بالتعاون مع الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، في ضوء المناقشة الدائرة في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة المناقشة التي سبقتها في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية الثانية لعام ١٩٨٨ ، فضلا عن توصيات لجنة التخطيط الانمائي ، بغية زيادة فائدته كمعلومات أساسية لإعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع ؛

"٣ - "تدعو لجنة التخطيط الانمائي إلى دراسة الجوانب المفاهيمية للمنظور الاجتماعي - الاقتصادي الشامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠ لجعله أداة مفيدة قدر الإمكان لترشيد الاقتصاد العالمي وجعله منصفا بشكل عام ، ولتجنب المخاطر الممكنة التي يشير إليها تقرير الامين العام ؛

"٤ - تقرر أن تستكمل بانتظام المنظور الاجتماعي الاقتصادي الشامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠ ، وأن تعد على ذلك الاساس تقريرا شاملا كل خمس سنوات ، وأن تختار للدراسات الموجهة للمواضيع ، المجالات موضع الاهتمام المشترك التي تستحق أن يوليها المجتمع الدولي اهتمامه الخاص" .

٣ - وفي الجلسة ٤٧ ، المعقودة في ٦ كانون الاول/ديسمبر ، عرض نائب رئيس اللجنة ، السيد ايجيفيومي إلوهو أوتوبو (نيجيريا) ، مشروع قرار (A/C.2/43/L.73) ، مقدم بناء على مشاورات غير رسمية أُجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/43/L.51 .

٤ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/43/L.73 دون تصويت . (انظر الفقرة ١٢ ، مشروع القرار الاول) .

٥ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/43/L.73 ، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/43/L.51 بسحبه .

---

(١) A/43/554 .

Digitized by UNOG Library

باء - مشروع القرار A/C.2/43/L.56 و Rev.1

٦ - في الجلسة ٤٣ ، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، قام ممثل تونس ، نيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي اعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، بعرض مشروع قرار (A/C.2/43/L.56) معنون "التعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية" ، وفيما يلي نصه :

"ان الجمعية العامة ،

"إذ تشير إلى قراريها ٣٢٠١ (دإ - ٦) و ٣٢٠٢ (دإ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، اللذين يتضمنان الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و إلى القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، الذي يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وإلى القرار ٣٣٦٢ (دإ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

"وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨ بشأن الفقر المدقع ،

"وإذ تدرك أن تفاقم الازمة الاقتصادية في البلدان النامية ، الناتجة عن أوجه اختلال التوازن الهيكلي الكبيرة في الاقتصاد العالمي ، قد أعاقت كثيرا عملية التنمية في تلك البلدان وحدت من قدرتها على القيام بالبرامج الاجتماعية والاقتصادية التي ترمي في جملة أمور إلى القضاء على الفقر ،

"وإذ يساورها بالغ القلق لان نسبة كبيرة من سكان العالم تعيش في ظروف من الفقر المدقع ،

"وإذ يساورها القلق لتأخر عملية التنمية وتفاقم الفقر في البلدان النامية نتيجة لتدهور معدلات التبادل التجاري ، والنقل الصافي للموارد الحقيقية من البلدان النامية ، وزيادة الحمائية من جانب البلدان الصناعية ، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ، وعدم استقرار أسعار الصرف ،

Digitized by UNOG Library

وقصور النظام النقدي الدولي ، وانهيار أسعار السلع الاساسية ، والعبء الثقيل الذي تمثله الديون الخارجية للبلدان النامية ،

"وإذ تدرك أن افتقار البلدان النامية إلى النمو والتنمية ، بسبب البيئة الاقتصادية الدولية السيئة ، التي تهدد استقرارها الاجتماعي والسياسي وتزيد من حدة مشكلة الفقر ، يجعل القضاء على الفقر أكثر صعوبة ،

"وإذ يساورها بالغ القلق لان برامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية زادت من حدة الفقر في تلك البلدان وحدت من قدرتها على تحقيق أهدافها الاجتماعية ـ الاقتصادية ،

"وإذ تؤكد الحاجة إلى نهج ابتكارية جديدة للقضاء على الفقر في البلدان النامية كجزء لا يتجزأ من عملية تنشيط النمو والتنمية في تلك البلدان ،

"١ - "تحث البلدان المتقدمة النمو على معالجة أوجه الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العالمي والقيام على سبيل الاولوية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية تدعم النمو والتنمية وتمكّن البلدان النامية من تنشيط عملية تنميتها ومن القضاء على الفقر ؛

"٢ - "تطلب من اللجان الإقليمية أن تسهم ، وفقا لولاياتها ، في تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وأن تدرس الخيارات المتاحة ، بما فيها النهج الجديدة الموجهة إلى تنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية ، بغية تمكينها من القيام بالقضاء على الفقر بصورة فعالة ؛

"٣ - "تطلب إلى الامين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين تقريرا يحلل أثر الازمة الاقتصادية في البلدان النامية على ما تعانيه تلك البلدان من فقر شديد ، ويتضمن توصيات باتخاذ تدابير دولية فعالة على صعيد السياسة العامة من أجل القضاء على الفقر بصورة عاجلة ودائمة وفقا لهذا القرار" .

Digitized by UNOG Library

٧ - وفي الجلسة ٤٨ ، المعقودة في ٩ كانون الاول/ديسمبر ، أدلى نائب رئيس اللجنة ، السيد ايجيفيومي إلوهو أوتوبو (نيجيريا) ، ببيان أبلغ خلاله اللجنة بنتائج المشاورات غير الرسمية التي أُجريت بشأن مشروع القرار .

٨ - وقام ممثل تونس ، نيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، بعرض مشروع قرار منقح (A/C.2/43/L.56/Rev.1) ، واقترح ادخال التنقيحين التاليين :

(أ) حذف الفقرة الثامنة من الديباجة ، التي نصها كما يلي :

"واذ يساورها بالغ القلق لان الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية أدت الى تفاقم الفقر ، لاسيما بين الفئات الضعيفة في تلك البلدان ، وحدت من قدرتها على إحراز أهدافها الاجتماعية - الاقتصادية" ؛

(ب) ادراج عبارة "دعما لجهودها الوطنية" بعد عبارة "المجتمع الدولي" ، في الفقرة ٣ من المنطوق .

٩ - وعقب بيانات أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة الامريكية وتونس (نيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) والمغرب والنرويج والعراق ، قام ممثل تونس (نيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) بسحب التنقيحين المقترحين المذكورين في الفقرة ٨ أعلاه ، وبدلا منهما نقح مشروع القرار بالاستعاضة عن الفقرة ٣ من المنطوق ، التي نصها كما يلي :

"تطلب الى الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين تقريرا يحلل أثر الحالة الاقتصادية السيئة في البلدان النامية على ما تعانيه تلك البلدان من فقر شديد ، ويتضمن توصيات للتعاون الدولي الفعال وتدابير ملموسة يتخذها المجتمع الدولي من أجل القضاء على الفقر في تلك البلدان"

بالفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار الاصلي (A/C.2/43/L.56) (انظر الفقرة ٦ أعلاه) .

Digitized by UNOG Library

١٠ - وعقب بيانات أدلى بها ممثلو كندا واليونان (نيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الاوروبي) والعراق وتونس (نيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) وايطاليا ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/43/L.56/Rev.1 ، بصيغته المنقحة شفويا ، بتصويت مسجل باغلبية ٩٧ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ١٩ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ١٢ ، مشروع القرار الثاني) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي[٢] :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، افغانستان ، اكوادور ، ألبانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جيبوتي ، الرأس الاخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، قطر ، الكاميرون ، كوبا ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالديف ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

---

(٢) أوضح وفد نيبال فيما بعد انه لو كان حاضرا عند التصويت ، لصوت مؤيدا لمشروع القرار .

Digitized by UNOG Library

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : أسبانيا ، استراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أيرلندا ، إيطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، هولندا ، اليابان ، اليونان .

١١ - وأدلى ببيانات بعد اعتماد مشروع القرار ممثلو اليونان (نيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي) والولايات المتحدة الامريكية وكندا والدانمرك (نيابة عن البلدان النوردية) والنمسا وكولومبيا (انظر A/C.2/43/SR.49) .

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٢ - توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروعي القرارين التاليين :

مشروع القرار الاول

دراسة الاتجاهات الطويلة الاجل
للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن الجمعية العامة ،

إذ تذكّر بقراراتها ٣٥٠٨ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٥٧/٣٢ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٥٧/٣٤ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، و ٢٤٩/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٢٠٧/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ،

وإذ تسلّم بأن إحياء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية أمر لابد منه لتحقيق النمو المطرد للاقتصاد الدولي والرفاه على نطاق العالم ،

Digitized by UNOG Library

وإذ ترى أن دراسة الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الاجل وتفاعلها المنتظر ، مفيدة في إعداد استراتيجية إنمائية دولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع ، الذي دعت اليه في قرارها ١٩٣/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

وإذ تعي فائدة الاستمرار في تحديد المجالات التي قد تنطوي على مشاكل ، والقضايا الحرجة للاقتصاد العالمي ، بغية زيادة تعزيز القدرة على توقعها والتصدي لها بواسطة وضع سياسات متعاضدة منسقة ،

وإذ تدرك الدور الذي كُلّفت الامم المتحدة بالقيام به والقادرة على ادائه في وضع نهج مشتركة مستقبلية المنحى لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الدولية الرئيسية ،

١ - تحيط علما مع الاهتمام بتقرير الامين العام عن المنظور الاجتماعي ـ الاقتصادي الشامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠[٣] ؛

٢ - تطلب الى الامين العام أن يستكمل ، حسب الاقتضاء ، التقرير المتعلق بالمنظور الاجتماعي ـ الاقتصادي الشامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠ ، بالتعاون مع الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، مع مراعاة المناقشة التي دارت في الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين ، والمناقشة التي سبقتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ ، وكذلك الآراء التي أعربت عنها لجنة التخطيط الإنمائي ، بغية زيادة فائدته بوصفه من وثائق المعلومات الاساسية الخاصة بإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ؛

٣ - تطلب أيضا الى الامين العام أن يُعِد تقريرا شاملا ، على أساس المنظور الاجتماعي - الاقتصادي المستكمل الشامل للاقتصاد العالمي يكون جاهزا بحلول منتصف العقد ، وأن ينظر في اعداد تقرير لاحق قرب نهاية العقد وأن يختار للدراسات الموجهة للمواضيع ، المجالات موضع الاهتمام المشترك التي تستحق أن يوليها المجتمع الدولي اهتمامه الخاص .

---

(٣) A/43/554 .

Digitized by UNOG Library

مشروع القرار الثاني

التعاون الدولي للقضاء على
الفقر في البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراريها ٣٢٠١ (دإ - ٦) و ٣٢٠٢ (دإ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/ مايو ١٩٧٤ ، اللذين يتضمنان الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وإلى القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، الذي يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وإلى القرار ٣٣٦٢ (دإ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨ بشأن الفقر المدقع ،

وإذ تدرك أن الحالة الاقتصادية السيئة في البلدان النامية ، والتي تزيد من تفاقمها أوجه اختلال التوازن الهيكلي الكبيرة في الاقتصاد العالمي ، قد أعاقت عملية التنمية في تلك البلدان وحدّت من قدرتها على القيام بالبرامج الاجتماعية والاقتصادية التي ترمي في جملة أمور إلى القضاء على الفقر ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن نسبة كبيرة من سكان العالم تعيش في ظروف من الفقر المطلق ، ولأن الفقر يمكن أن يشكل في البلدان النامية تهديدا لاستقرارها الاجتماعي والسياسي ،

وإذ تؤكد أن القضاء على الفقر يمثل واحدا من أهم أهداف التنمية ويتطلب أن يعمل المجتمع الدولي على مختلف مستوياته لتحقيقه ،

وإذ تشير إلى أهمية التوصل إلى تعاون دولي فعال يرمي إلى دعم الجهود الوطنية التي تستهدف القضاء على الفقر ،

Digitized by UNOG Library

وإدراكا منها أن القضاء على الفقر يشتد صعوبة بسبب مجموعة من العوامل في البيئة الاقتصادية الدولية تعيق النمو والتنمية في البلدان النامية ، ومنها تدهور معدلات التبادل التجاري وتضاعف الحمائية وارتفاع الاسعار الحقيقية للفائدة وانخفاض أسعار السلع الاساسية والعبء الثقيل الذي تمثله الديون الخارجية ،

وإذ يساورها بالغ القلق لان الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية أدت إلى تفاقم الفقر ، لاسيما بين الفئات الضعيفة في تلك البلدان ، وحدّت من قدرتها على إحراز أهدافها الاجتماعية - الاقتصادية ،

وإذ تؤكد الحاجة إلى نهج ابتكارية جديدة للقضاء على الفقر في البلدان النامية كجزء لا يتجزأ من عملية تنشيط النمو والتنمية في تلك البلدان ،

١ - تحث المجتمع الدولي أن يعمل ، على سبيل الاولوية ، لاقامة بيئة اقتصادية دولية تدعم النمو والتنمية وتعزز الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنشيط عملية التنمية فيها وللقضاء على الفقر ؛

٢ - تطلب إلى اللجان الاقليمية أن تسهم بمزيد من الفعالية ، وفقا لولاياتها ، في تعزيز التعاون الاقليمي ودون الاقليمي وأن تدرس الخيارات المتاحة ، بما فيها النهج الجديدة الموجهة إلى تنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية ، بغية تمكينها من القيام بالقضاء على الفقر بصورة فعالة ؛

٣ - تطلب إلى الامين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين تقريرا يحلل أثر الازمة الاقتصادية في البلدان النامية على ما تعانيه تلك البلدان من فقر شديد ، ويتضمن توصيات باتخاذ تدابير دولية فعالة على صعيد السياسة العامة من أجل القضاء على الفقر بصورة عاجلة ودائمة وفقا لهذا القرار .

- - - - -

Digitized by UNOG Library